

حمد السيارى : 7 محافظ فقط سيلت بالاتفاق مع أصحابها

مؤسسة النقد : البنوك لم تسيل محافظ عملائها .. وموجودات الصناديق 34 مليار ريال

عيد الله البصيلي من الرياض

برأت مؤسسة النقد السعودي أمس، البنوك المحلية من مسؤولية تسيل محافظ المستثمرين المتضررين منها على خلفية هبوط السوق في الفترة الماضية، وقالت إن مجموع ما تم تسيله من المحافظ لا يتجاوز سبعا فقط تبلغ قيمتها 59 مليون ريال. وبين حمد بن سعود السيارى محافظ مؤسسة النقد في المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس في مقر المؤسسة بمناسبة صدور التقرير السنوي الثاني والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي والذي تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس الأول نسخة منه، أن البنوك باعت في الفترة الماضية ما قيمته 59 مليون ريال من الأسهم، نسبة لا تتجاوز 1 في المائة من حجم التداول، نافيًا بذلك ما أذيع أخيراً عن أن البنوك عملت على التسيل الذي أضر سوق الأسهم. ووصف محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي سوق الأسهم المحلية بأجديبة، بالنظر إلى أسعار الأسهم مناهل الأرباح التي تحثيها الشركات.

وفيما يتعلق بصناديق الاستثمار التابعة لبنوك قال السيارى إن قيمتها بلغت 34 مليار ريال، 'معظم المساهمين ضاعفوا مساهمتهم في هذه الصناديق خلال الشهر الجاري بقيمة 300 مليون ريال، فيما تم سحب ما قيمته 1,3 مليار ريال في الشهر نفسه'. وهو ما يعني أن الصناديق الاستثمارية لم تكن سببا في الهبوط

أيضا وفيما جاء في حديث المحافظ، وأضاف السيارى أنه نتيجة لذلك فإن البنوك باعت ما سبته 1 في المائة من حجم التداول خلال الفترة السابقة التي تم فيها بيع مليار ريال من قبل الصناديق، لافتا إلى أن عدد المتضررين مقابل ضمان المحافظ نحو 2488 عميلاً، وأن التسهيلات المقدمة لهم بلغت 7,8 مليار ريال لم يتم تسيل سوى سبع محافظ فقط مردفاً هذا الإجراء تم بالاتفاق بين البنك والعملاء، وقال إنه بالنظر إلى حجم التداول خلال الفترة الماضية والذي كان 19 مليار ريال، والحديث لا يزال للسيارى، فإن 59 مليون ريال لا تشكل أي تأثير في سوق الأسهم، إضافة إلى أن البنوك حرصت على أن تتجاوب مع عملائها بالشكل الذي يضمن لهم عدم تكديهم أي خسائر. وفي شأن العملة المحلية أكد السيارى عدم نية بنك ارتباط الريال بالدولار، موضحا 'مناك قرار خليجي موحد يربط العملات الخليجية بالدولار في إطار الاستعداد للاتحاد النقدي بين دول المجلس'.

مصرف الإنماء

وعرج السيارى للحديث عن مصرف الإنماء الذي وجه بتأسيسه مصرف الحرمين الشريفين الملك عبد الله قبل أشهر، مبينا أن تأخر انتهاء إجراءات التأسيس يعود إلى ندرة الكوادر المؤهلة في القطاع لمصري، خاصة في ظل التنافس بين البنوك على استقطاب الكفاءات المؤهلة في هذا القطاع، مفيذاً أنه يجري العمل حالياً على إنهاء إجراءات التأسيس

وطرح جزء من أسهم المصرف للاكتتاب في بداية الجزء الأول من 2007، وقال 'كنا نتوقع أن تكتمل إجراءات مصرف الإنماء قبل نهاية العام الجاري ولكن يبدو أنه نتيجة لشح الموظفين المؤهلين وحدة المنافسة أجبرتنا على أن نستغرق وقتاً أطول.

وتابع: هناك زيادة في التوظيف في القطاع المصرفي بنسبة 25 في المائة، لافتاً إلى أن هذه الزيادة تقابلها زيادة في الخريجين المؤهلين ولكن المشكلة تكمن في التأهيل والترتيب على حد قوله.

وعاد السيارى للتعليق على سوق الأسهم، قائلاً إن معدل أسعار الأسهم مقابل الأرباح في كثير من الشركات المساهمة منخفض ويوفر فرصاً جيدة للاستثمار، مبينا أن المتوسط الكلي لنسبة الأسعار إلى الأرباح أقل من بعض الدول مكتملة النمو، وهذا يدل على أن السوق أكثر جاذبية - على حد قول محافظ مؤسسة النقد.

التقرير السنوي

وحول التقرير السنوي التابع للمؤسسة يصدر كل عام وخلال الفترة نفسها من الشهر الجاري، وأنه يغطي العام الماضي والجزء السابق من العام الجاري، مبينا أن بيانات مؤسسة النقد لا تنتهي إلا في منتصف العام- تموز (يوليو) حتى حزيران (يوليو) من كل عام.

الفاض أكبر من 2005

ولم يشتر السيارى خلال تعليقه على سؤال طرحته 'الاقتصادية' من

التضخم مرتفعاً، مبيئاً أن الأرقام تشير إلى أن التضخم حتى الآن منخفض، وخلال 20 عاماً الماضي فإن معدل التضخم بلغ أقل من 1 في المائة. وأضاف قائلاً: "لاحظنا في هذا العام زيادة في معدل التضخم 2 في المائة إلا أنه ضعف ما كان عليه في العام الماضي، وقد يكون ذلك نتيجة لزيادة الإنفاق وزيادة أسعار السلع عالمياً التي آثرت بدورها على بعض السلع وخاصة فيما يتعلق بمواد البناء، ولكن مستوى 2 في المائة فإنه لا يزال المستوى منخفضاً مقارنة بمستوى التضخم في الاقتصادات مماثلة سواء في منطقة الخليج أو الأسواق العالمية".

الصراف الآلي

وحول ما يتعلق بالضغط الذي تواجهه نقاط الصرف الآلي، أضاف السري أن هناك توسعاً في مكان الصرف الآلي ونقاط البيع، وأن ذلك يأتي استجابة للتوسع الاقتصادي والطلب العملاء، مشيراً إلى أنه نتيجة للتسهيلات التي أتاحتها المصارف المحلية من حيث استلام الرواتب، تسديد الفوائد والتداول عن طريق هذه الماكينات فإنه تضاعف الضغط عليها.

وأفاد أن الرواتب في المسبب الرئيس للضغط على هذه الماكينات، وبالتالي التسبب في المشكلات التقنية، مبيئاً أن هناك إجراءات معينة لمعالجة هذه المشكلات، وأن هناك نظاماً جديداً للبطاقات تمتن أن يضيء على هذه المشكلات.

من العام المقبل.

القطاع الخاص

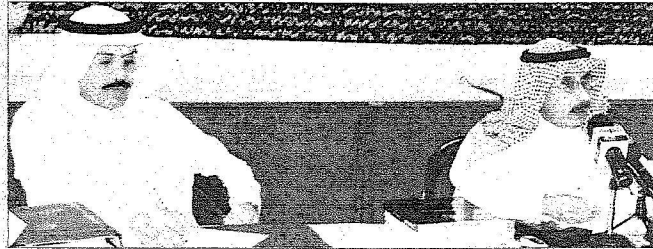
وفي سؤال يتعلّق بأداء القطاع الخاص وإجمالي إنتاجية الفرد، أوضح محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أن التقرير السنوي أشتمل على أداء القطاع الخاص خلال الفترة الماضية ونشيتة في الاقتصاد الكلي ونسبة نموه، لافتاً إلى أن إنتاجية الفرد لم يتم وضعها في التقرير، إلا أنه أشار إلى أنه بإمكان المحللين الاقتصاديين العمل على استنتاج قيمة إنتاجية الفرد في الاقتصاد المحلي.

القرض الشخصية

وفي سؤال يخص برفع حجم القروض الشخصية، أشار السري إلى أنه ليس هناك حدود للاقتراض غير المضمون بالآسهم أو الرواتب، وأن القيود التي تفرض حالياً تتعلق بعهدين الشقين، لافتاً إلى أن هناك حدوداً عامة للمبلغ بحيث لا يتجه بشكل كبير على حساب القروض الإنتاجية للقرض الشخصية، وأنها وضعت لحماية الشخص، وأنه لن يكون هناك نية لتغيير النظام في هذا الشأن.

ارتفاع التضخم 2 %

وحول موضوع التضخم، أفاد محافظ مؤسسة النقد أنه من المواضيع التي تهتم بها المؤسسة والحكومة بشكل عام، وأنه يقع على عاتق المؤسسة المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة وألا يكون مستوى



حمد السري خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس في الرياض ويبدو إلى جانبه نائبه محمد الجاسر.

شركات التأمين

وفي سؤال يتعلق بإصدار اللائحة التنفيذية لشروع شركات التأمين الأجنبية، قال السري إنه تم وضع المسودة الأولى منها، وتتم مراجعتها ومناقشتها مع الجهات الأخرى، مشيراً إلى أنه لن يكون هناك ميزرات تمنح للشركات الأجنبية أو المحلية، مؤكداً أن ما يهم المؤسسة هو تطوير نظام قوي وأمن للخدمات التأمين وأن يكون ضمن نظام مراقبة التأمين التعاوني ليستوفي جميع متطلبات التأمين، ويوفر السلامة للنظام المالي المحلي.

العملة الجديدة

وفي شأن يتعلّق بإصدار العملات التي أقرها مجلس الوزراء خلال الفترة الماضية، أوضح السري أن العملات لا تزال تحت الطبعاعة، متوقعاً أن تخرج الإصدارات الأولى وتكون جاهزة للتداول في الربع الأول

مؤسسي الدول الخليجية للمحافظة على هذه السياسة إلى أن يتم إنشاء الاتحاد النقدي الذي سيوجه سياسة نقدية مشتركة مسؤولة عنها الجهاز الموحد.

المضاربة على الريال

وحول المضاربات الأخيرة التي تمتت على الريال السعودي في بورصة العملات النقدية العالمية، أكد السري أن المضاربات التي تمتت أخيراً ليست للمهوم على الريال بل الهجوم للريال، لتكون الطلب كان لزيادة الهجوم بطلب بيع عملة أجنبية للحصول على الريال نتيجة لتوقع المسائل برفع سعر الريال. وأضاف أنه يتم توفير السيولة بقر ما تحتاج إليه السوق المحلية، وأن ذلك يحددها حجم الإنفاق المحلي، لأنه يتم شراء العملة الأجنبية مقابل الريال لمواجهة المصروفات المحلية.

توقعه لحجم فائض الحساب الجاري، إلا أنه أوضح أن المؤشرات تدل على أن الصادرات والواردات زادت قيمتها بجانب زيادة مطردة في النشاط الاقتصادي، وأنه بانتظر إلى هذه المؤشرات فإنه سيكون هناك فائض في ميزان الحساب الجاري أكثر من العام الماضي على حد قوله.

ربط الريال بالدولار

وفي معرض رده على تساؤل يتعلّق بالحديث عن ربط الريال السعودي بالدولار من عدمه، قال السري إن الريال السعودي مرتبط حالياً بالدولار، وأن هناك اتفاقاً مع البنوك الخليجية كافة وتم اتخاذ قرار جماعي بالربط الحالي بالدولار في إطار الاستعداد للاتحاد النقدي، نافياً أن تكون هناك أي نية لتفك الارتباط مع الدولار، بالنظر إلى انتفاء المبررات حول الموضوع. وأضاف قائلاً: "هناك التزام